

مزعومة لخرق وقف إطلاق النار من قبل الثورة الفلسطينية، ومنها زيادة التسليح في القوات المشتركة وتحسينه.

ويمكن تقسيم التطورات العسكرية داخل ساحة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، الى ثلاثة اقسام هي:

١ - نمو الأعمال العسكرية الشعبية، او المنظمة، داخل الأرض المحتلة وتصعيد اساليب المواجهة من قبل العدو.

٢ - تسخين الأوضاع في جنوب لبنان والعودة الى اجواء التوتر والتهديدات.

٣ - التركيز على مسألة تحول الثورة الفلسطينية الى قوة عسكرية نظامية ومنظمة.

في الداخ

شهد شهر تشرين الثاني (نوفمبر) صعودا هاما في الانتفاضة الشعبية التي قامت لترفض سياسة الحكم الذاتي والادارة المدنية، واتت الانتفاضة على شكل مظاهرات واضرابات يومية في كافة مدن الضفة. وقد قامت قوات العدو، من شرطة وحرس حدود وجيش، بالتعرض لمعظم هذه المظاهرات؛ مما ادى الى وقوع صدامات عنيفة يوميا في غالبية مدن الضفة. وقد شهد قطاع غزة تحركا شبيها ادى الى اعتقال اعداد كبيرة من الطلاب. كما استخدم العدو الأسلوب نفسه في التعامل مع إضراب وتظاهرة عمال بلدية الناصرة الذين تحركوا اصلا لمطالب تخص اوضاع البلدية.

وقد ظهرت عدة سمات هامة خلال الانتفاضة، على الصعيد العسكري، وهي:

(أ) الانتقال السريع من قبل المتظاهرين للرد على القوات الاسرائيلية بقذفها بالحجارة وبالزجاجات الفارغة، والتفرق لتنظيم مظاهرات صغيرة متحركة تضم النار في إطارات السيارات القديمة وتقيم السدود والحواجز في وسط الطرق.

(ب) استخدام واسع لقنابل «مولوتوف»؛ حيث جرح عدد من افراد العدو واحترقت بعض سياراته نتيجة لذلك.

(ج) التعرض بالحجارة لأهداف اسرائيلية

محددة مثل الباصات او السيارات العسكرية، ضمن «كمان»، اي الاستفراد بباص وقذفه ثم الهرب والاختفاء.

(د) حدوث عدد من العمليات العسكرية المنظمة مثل وضع عبوات متفجرة او إطلاق النار.

يظهر من هذه الملاحظات ان العمل العسكري «الشعبي» انتشرت رقعته وشاع استخدامه، وكان له الأثر الكبير في احراج العدو وازهاره في موقف المتطرف نتيجة لانتقامه الوحشي. وتعكس هذه الأعمال الشعبية عمق الرفض لاستمرار الاحتلال واقتراح الادارة المدنية من جهة، ومدى الدعم والتأييد والاجماع في اوساط جماهير الداخل لمثل هذه الأعمال. ويظهر كذلك ان الأعمال العسكرية «المنظمة»، اي التي تتم خارج نطاق المظاهرات، تتصاعد مع تصاعد الانتفاضة الشعبية. مما يكشف مدى ترابط الوضعين: السياسي والعسكري في الأراضي المحتلة. ومما لاشك فيه ان قدرة خلايا الداخل على التحرك بسرعة وفعالية مع الحدث السياسي، تدل على فشل العدو في اكتشافها او تعطيل تحركها بواسطة إجراءاته الأمنية.

تفيد العودة الى العمليات التي تمت خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، لاثبات مدى فشل العدو في منع العمليات الفلسطينية. فكان الحدث الأول هو طعن مستوطن اسرائيلي داخل مدينة الخليل ٣١/١٠/١٩٨١، (ر.إ.أ.، العدد ٢٤٧٦، ١ و٢/١١/١٩٨١، ص ١١-١٤)، مما ادى الى فرض نظام حظر التجول داخل المدينة، في الأحرار القريبة لمدة ثلاثة ايام، بين ٨ و١١/١١/١٩٨١. ثم حصلت سلسلة من الأعمال العسكرية الشعبية التي اتسمت بالأهمية أكثر من غيرها، حيث القيت قنابل «مولوتوف» على افراد وسيارات العدو في مناسبات عدة، وادى الحادث الأول، يوم ١/١١/١٩٨١، الى جرح جندي اسرائيلي في بيت ساحور، كما تكرر العمل ذاته في بيت ساحور ايضا بعد رفع حظر التجول.

وقد اكتشفت قوات الأمن الاسرائيلية عبوتين متفجرتين، يوم ١٢/١١/١٩٨١، وابطلت مفعولهما، وكانت الأولى موضوعة على مفترق طرق آيلا، بجوار محطة باصات بيت شيمش. اما الثانية، فكانت موضوعة داخل محطة باصات في